

Distr.: General
13 October 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة
مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن
الصومال وإريتريا

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن
الصومال وإريتريا، ووفقاً للفقرة ٢٩ من قرار مجلس الأمن ٢٣١٧ (٢٠١٦)، أتشرف بأن أحيل إليكم
طيه تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن إيصال
المساعدة الإنسانية في الصومال وعن أية عوائق تحول دون إيصالها.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقارير وإصدارهما كوثيقة
من وثائق المجلس.

(توقيع) خيرت عمرو
رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢)
و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا



رسالة مؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

وفقاً للفقرة ٢٩ من قرار مجلس الأمن ٢٣١٧ (٢٠١٦)، أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير المطلوب بشأن تنفيذ الفقرتين ٢٨ و ٢٩ وعن أية عوائق تحول دون إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال.

ويود مجتمع المساعدة الإنسانية العامل في الصومال الإفادة بأنه، كما هو الحال في التقارير الـ ١١ السابقة، يحتفظ بتعريفه لمصطلح "الشريك المنفذ" عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠)، على النحو التالي:

"الشريك المنفذ" - منظمة غير حكومية أو منظمة مجتمعية خضعت للتحقق الواجب لإثبات حسن نواياها من جانب إحدى وكالات الأمم المتحدة أو منظمة غير حكومية أخرى وتقدم تقاريرها عندما يُطلب إليها ذلك إلى المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الصومال بشأن تدابير التخفيف.

ويتسم الشركاء المنفذون بالخاصيتين التاليتين:

(أ) تكون المنظمة جزءاً من عملية الاستجابة الإنسانية للصومال (أو الصندوق الإنساني للصومال)؛ و/أو

(ب) تكون المنظمة ممثلة في "مصفوفة الاستفهام الثلاثي" لإحدى المجموعات (من يفعل ماذا وأين).

وإني لا أزال على استعداد للإجابة على أية أسئلة حول مضمون التقرير أو تقديم مزيد من التوضيح بشأن الحالة الإنسانية في الصومال.

(توقيع) مارك لوكوك

وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية

ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

المقدمة

١ - هذا التقرير هو الأول المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣١٧ (٢٠١٦)، وهو القرار الذي خلف القرارات ١٩١٦ (٢٠١٠) و ١٩٧٢ (٢٠١١) و ٢٠٦٠ (٢٠١٢) و ٢١١١ (٢٠١٣) و ٢١٨٢ (٢٠١٤) و ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، والذي أنشأ فيه المجلس شرط الإبلاغ. وهو الثاني عشر المقدم عملاً بالقرارات المذكورة أعلاه. وقد طلب المجلس في الفقرة ٢٩ من قراره ٢٣١٧ (٢٠١٦) إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يقدم، بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تقريراً عن تقديم المساعدة الإنسانية في الصومال، وعن أي عقبات تعترض سبيل ذلك.

٢ - ويغطي التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويركز أساساً على إيصال المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب أو لنفوذها، وهي حركة أدرجت في قائمة الجزاءات عملاً بالفقرة (٨) من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) المقدم من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وكما هو الحال في التقارير السابقة (S/2010/372 و S/2010/580 و S/2011/125 و S/2011/694 و S/2012/546 و S/2012/856 و S/2013/415 و S/2014/177 و S/2014/655 و S/2015/731 و S/2016/827)، يوجز هذا التقرير القيود التي تعوق الوصول الإنساني والآثار المترتبة عليها على المستوى التشغيلي. وبالإضافة إلى ذلك، يلخص التقرير تدابير التخفيف التي وضعت لمعالجة مخاطر تسييس المساعدة الإنسانية وإساءة استعمالها واختلاسها. وهو يستند إلى معلومات جمعت بالتشاور مع المنظمات الإنسانية ذات الصلة العاملة في الصومال وإلى معلومات مأخوذة من وحدة إدارة المخاطر في مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم للصومال.

الحالة الإنسانية

٣ - لا تزال الحالة الإنسانية في الصومال محفوفة بالمخاطر بسبب استمرار التقلبات المناخية والنزاع المسلح وعنف العشائر وانعدام الأمن والتشريد وسوء الحصول على الخدمات الأساسية. ويحتاج حوالي ٦,٢ مليون شخص - أي ما يقرب من نصف سكان الصومال - إلى مساعدة إنسانية. ومن بين هؤلاء، هناك ٣,١ مليون شخص في حالة "أزمة" و "طوارئ" وهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية اليومية. فالنساء والأطفال والنازحون معرضون بشكل خاص للصدمة، كما أن النزوح الجماعي زاد من الشواغل المتعلقة بالحماية. ولا يزال العنف الجنساني متفشياً، كما أن حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وحالات الأطفال غير المصحوبين/المنفصلين عن ذويهم، آخذة في الازدياد، ولا سيما في المناطق ذات التركيز العالي للمشردين الجدد. وحتى الآن، تم تفادي مجاعة واسعة النطاق بفضل المساهمات السخية التي قدمها الصوماليون أنفسهم والجهات المانحة إلى جانب جهود الاستجابة المبتكرة الموسعة التي قامت بها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. غير أن التهديد بالمجاعة ما زال قائماً، مع بقاء أجزاء من جنوب ووسط الصومال معرضة للخطر بوجه خاص. وكان موسم أمطار

غو (نيسان/أبريل - حزيران/يونيه) أقصر من المعدل المعتاد كما كان التهطال أقل غزارة من المتوسط عموماً في معظم أنحاء البلد. وقد أدى اقتران ضعف أمطار غو باستمرار النزاع المسلح إلى زيادة المخاوف الإنسانية في أجزاء من ولايتي غالمودوغ والجنوب الغربي. وفي حين أن الأمطار أتاحت فترة من الراحة في بعض المناطق، غير أن الرعاة في العديد من المناطق فقدوا ما يصل إلى ٦٠ في المائة من ماشيتهم، ومن المتوقع عموماً أن تكون غلال المحاصيل منخفضة. ونتيجة لذلك، تصنف معظم مناطق الرزق الريفية في الصومال بأنها في حالة "أزمة" و "طوارئ". وقد استمر تدهور الحالة التغذوية العامة حيث شهد تسع من أصل ١٢ مستوطنة للمشردين داخلياً مستويات "حرجة" من سوء التغذية الحاد. ويبقى انتشار سوء التغذية الحاد العام في هذه المستوطنات فوق عتبة الطوارئ المحددة بنسبة ١٥ في المائة. ويعاني حوالي ٣٨٨ ٠٠٠ طفل دون الخامسة من العمر من سوء التغذية الحاد، ومنهمي أكثر من ٨٧ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الشديد ويحتاجون إلى علاج عاجل لإنقاذ حياتهم. وكان للجفاف أثر مدمر على العديد من مصادر المياه، حيث تعاني العديد من المناطق من نقص حاد في المياه. وهناك ما يقدر بنحو ٤,٥ مليون شخص بحاجة إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في جميع أنحاء البلد.

٤ - ويستمر الإبلاغ عن تفشي الأمراض على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد، وهناك ما يقرب من ٧٦ ٠٠٠ حالة إسهال مائي حاد، وقد تم خلال عام ٢٠١٧ حتى الآن تسجيل ١٥ ٠٠٠ حالة حصة مشتبه فيها. ومع أن انتشار الإسهال المائي الحاد/الكوليرا والحصبة استمر في الانخفاض، مما يعود في جانب منه إلى الاستجابة الإنسانية الوقائية، فإن حالات تفشي هذه الأمراض ليست تحت السيطرة الكاملة بعد. كما أدى الجفاف الشديد إلى تفاقم أزمة النزوح في جميع أنحاء البلاد. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وحتى الآن، أدى الجفاف الذي تفاقم بفعل النزاع المسلح إلى نزوح أكثر من ٨٧٥ ٠٠٠ شخص من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية أساساً. وقد انضم معظم النازحين الجدد إلى ١,١ مليون من الصوماليين الذين يعيشون في حالة نزوح مطول في مختلف المستوطنات في جميع أنحاء البلاد. ولا بد من مواصلة الدعوة لتوفير حلول دائمة لهم، إذ يمكن أن يرتفع عددهم إلى أكثر من ١٥ في المائة من مجموع السكان بحلول نهاية العام. ويشكل الرعاة الرحّل الذين فقدوا كل ماشيتهم حالة صعبة للغاية من حيث إمكانية "العودة" أو الاندماج المحلي. وأدى الجفاف المتزايد أيضاً إلى هجرة أكثر من ١٠٠ ٥ صومالي إلى إثيوبيا وكينيا بحثاً عن فرص أفضل. وفي الوقت نفسه، عاد أكثر من ٣١ ٦٠٠ لاجئ صومالي من كينيا إلى الصومال في عام ٢٠١٧.

الاستجابة الإنسانية

٥ - أتاحت أعمال التضامن المبكرة وسخاء المانحين للشركاء في المجال الإنساني توسيع نطاق جهود الاستجابة إلى حد كبير وتجنب المجاعة في النصف الأول من عام ٢٠١٧. ومع تلقي أكثر من ٩٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٧، بما في ذلك ٨١٣ مليون دولار من أجل خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال، تمكنت الوكالات التشغيلية من الوصول إلى أكثر من ٣ ملايين من أصل ٥,٥ مليون شخص، وقدمت لهم مساعدة لإنقاذ حياتهم ودعم سبل العيش، وذلك على أساس شهري منذ شهر آذار/مارس. وقد تم دعم غالبية الناس من خلال النقد والقسائم. وعولج أكثر من نصف مليون طفل وامرأة من سوء التغذية في شهر تموز/يوليه وحده، وتم الوصول إلى ٣٧٧ ٠٠٠ شخص لتأمين حصولهم على المياه المأمونة. وتم الوصول إلى ما يقرب من ٢,٥ مليون شخص (أو ٧٥ في المائة

من المستهدفين) لتحسين فرص حصولهم على الغذاء في شهر تموز/يوليه، واستفاد ما يقرب من ٢,٩ مليون شخص (أو ما يقرب من ٨٠ في المائة من المستهدفين) من توفير دعم الثروة الحيوانية والمدخلات الزراعية خلال موسم غو.

٦ - وبدأت وزارة الصحة الاتحادية، بدعم من الشركاء في المجال الإنساني، حملة تطعيم ضد الحصبة في شهر نيسان/أبريل استهدفت ١١٠.٠٠٠ طفل نازح دون سن الخامسة في مختلف أنحاء جنوب ووسط الصومال، فضلاً عن ٢٥٠.٠٠٠ طفل في صوماليلاند. ومن المقرر إجراء حملة أخرى للحصبة في تشرين الثاني/نوفمبر. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت جولتان من حملة التلقيح ضد الكوليرا عن طريق الفم في مقديشو وكيسمايو وبلد وين بين آذار/مارس ونيسان/أبريل، واستهدفت ٤٥٠.٠٠٠ شخص. ووفقاً للشركاء في مجال الصحة، تشير النتائج الأولية إلى تغطية تتجاوز ٩٠ في المائة في المناطق التي جرت فيها الحملات. ومع ذلك، من المرجح أن تنتشر أمراض الحصبة الالتهابات التنفسية الفيروسية والإسهال المائي الحاد/الكوليرا والمalaria مع بداية موسم أمطار "دير" في تشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما في مستوطنات النازحين داخلياً المزدحمة، وذلك بسبب سوء مرافق الصرف الصحي وعدم كفاية إمكانية الحصول على المياه المأمونة.

٧ - ومع النشر السريع لآليات مختلفة، من قبيل مراكز تنسيق عمليات الجفاف التي أنشئت في مقديشو وبايدوا وغاروي بهدف تعزيز تنسيق جهود منع المجاعة، والتوسع الكبير في البرامج النقدية، وتعزيز التنسيق مع السلطات الاتحادية والإقليمية، فقد تمكن الشركاء في المجال الإنساني من أن يستخدموا بكفاءة وابتكار الموارد المتاحة لمنع المجاعة. كما وسعت دوائر العمل الإنساني قدراتها في مجال الاستجابة اللوجستية. وبالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية، تم وضع ثلاث طائرات شحن في مقديشو لتيسير النقل الجوي للإمدادات الإنسانية البالغة الأهمية. كما توسعت الدائرة في توفير رحلات الركاب بإضافة طائرة ركاب إلى أسطولها الذي يخدم جنوب ووسط الصومال. ونتيجة لذلك، يعمل حالياً داخل الصومال ما مجموعه ست طائرات تابعة للدائرة، مما يمكن من توسيع نطاق الاستجابة التشغيلية والرصد اللاحق للمشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم الدعم السوقي ذي الأولوية للاستجابة الخاصة بالجفاف من جانب حكومة الصومال الاتحادية. ومع ذلك، فإن القطاعات الحساسة غير قادرة على بلوغ هدفها، وهناك حاجة إلى موارد إضافية لمواصلة أنشطة منع المجاعة في الأشهر المقبلة. فعلى سبيل المثال، تمّول مجموعة المأوى والمواد غير الغذائية بنسبة ١١ في المائة، ويمول قطاع الحماية بنسبة ١٦ في المائة.

القيود على الوصول الإنساني والآثار المترتبة عليها على المستوى التشغيلي

٨ - تواصل المنظمات الإنسانية العمل في بيئة صعبة ومعرضة للمخاطر. وكما هو الحال في السنوات السابقة، يظل استمرار وصول المساعدة الإنسانية يشكل تحدياً بسبب عوامل متعددة منها قيام الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بمنع هذا الوصول، وانعدام الأمن، والعوائق البيروقراطية، والبنية التحتية المحدودة. وتشكل سلامة الموظفين مصدر قلق خاص. فقد شهدت الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٧ استمرار العنف ضد العاملين في المجال الإنساني في المناطق التي يصعب الوصول إليها في جنوب ووسط الصومال. وخلال هذه الفترة، تعرضت المنظمات الإنسانية لأكثر من ١١٠ حوادث عنف، بما في ذلك مقتل ٤ من العاملين في المجال الإنساني؛ وإصابة ١٠ أشخاص، والاعتداء البدني

على ٣ أشخاص، والاعتقال والاحتجاز المؤقت لـ ١٧ شخصا، واختطاف ٢٥ شخصا. وبالمقارنة، فإن أكثر من ١٦٥ من حوادث العنف طرأت في عام ٢٠١٦ وأسفرت عن مقتل ١٤ من العاملين في المجال الإنساني وإصابة ١٦ آخرين والاعتقال والاحتجاز المؤقت لـ ٢٥ واختطاف ٣، والاعتداء البدني على ٥. وعلى غرار الاتجاهات المسجلة في السنوات السابقة، لا يزال المستجيبون في الخطوط الأمامية هم الأكثر تأثرا.

٩ - واستمرت الأعمال القتالية النشطة، بما في ذلك الهجمات بأجهزة التفجير المرتجلة في المناطق المأهولة بالسكان، في التأثير على العمليات الإنسانية في المناطق الجنوبية والوسطى، ولا سيما في بيدوا في منطقة باي، وبلد وين في منطقة هيران، وجالكعيو في منطقة مودوغ، وكيسمايو في منطقة جوبا السفلى، ومقديشو. وأدت الهجمات العشوائية في الأماكن المأهولة بالسكان إلى مقتل وإصابة المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، وأدت إلى تدمير المرافق الإنسانية. فعلى سبيل المثال، في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أوقع هجوم بأجهزة تفجير مرتجلة مزدوجة محمولة على مركبة بالقرب من مطار مقديشو أضرارا بالغة بمكاتب عدة منظمات إنسانية في فندق السلام في مقديشو والمناطق المجاورة. وقد أصيب ثلاثة عاملين في المجال الإنساني على الأقل بجراح في هذا الهجوم. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، قتل عامل في المجال الصحي الإنساني في هجوم مماثل على فندق دايه في مقديشو أثناء محاولته عيادة المصابين. وقد أصيب اثنان آخران من عمال المعونة في نفس الهجوم الذي أسفر عن مقتل نحو ٣٠ شخصا. كما أصيب اثنان آخران من العاملين في المجال الإنساني في ١٤ حزيران/يونيه أثناء هجوم معقد على فندق بوش في مقديشو.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت التقارير بأن جماعات مسلحة غير تابعة للدولة اشتركت في جهود الإغاثة بتوزيع الإمدادات، بما في ذلك المواد الغذائية وغير الغذائية والمياه والمواد التغذوية والأدوية، على نحو مليوني شخص محتاجين في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وفي الوقت نفسه، فرّ عدد من الأشخاص المقيمين في هذه المناطق، في باكول، وباي، وغالمودوغ، وغيدو، وجوبا السفلى والوسطى، وشايبلي السفلى، أساسا إلى مستوطنات للنازحين الداخليين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، بحثا عن المساعدة الإنسانية.

١١ - كما واصلت جهات مسلحة غير تابعة للدولة عرقلة وصول المنظمات الإنسانية والسلطات الحكومية، من خلال الهجمات، والاستيلاء على الإمدادات الإنسانية، وعمليات الاختطاف والابتزاز. وارتفع عدد حالات اختطاف العاملين في المجال الإنساني من أجل الحصول على فدية ارتفاعا كبيرا مقارنة بالسنوات الثلاث الماضية. وحتى نهاية آب/أغسطس ٢٠١٧، اختطفت عناصر مسلحة غير تابعة للدولة ما مجموعه ٢٥ من العاملين في المجال الإنساني، بينهم ٤ نساء، في باي وغيدو وهيران ومناطق شايبلي السفلى. وفي عام ٢٠١٦، لم تسجل أي حالات اختطاف للحصول على فدية في حين أن عام ٢٠١٥ شهد حادثة واحدة. وكان جميع العاملين في المجال الإنساني المختطفين موظفين صوماليين، وتوسطت عشائرتهم في المفاوضات لتأمين الإفراج عنهم. ولتأمين الإفراج عنهم، طلبت الجهات المسلحة غير التابعة للدولة فدية نقدية وكذلك فدية على شكل أسلحة وذخائر. كما سجلت حوادث معزولة تشمل الاستيلاء على إمدادات الإغاثة الأساسية المخصصة للمتضررين من الجفاف في المناطق التي يصعب الوصول إليها في باكول وباي وغالمودوغ وغيدو وشايبلي السفلى.

١٢ - كما استمرت الجهات المسلحة غير التابعة للدولة في فرض الحصار على بلدات في باكول وباي وغيدو وهيران، وفرضت حصاراً جديداً على ماركا في شايبلي السفلى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وأثر ذلك على قدرة المنظمات الإنسانية على نقل الإمدادات عن طريق البر. كما قيد الحصار حرية تنقل السكان المدنيين، بما في ذلك قدرتهم على الحصول على الإمدادات الأساسية من مصادر تجارية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، صعّدت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من القيود المفروضة على مركبات النقل العام التي تستخدم طريق أفغوي - ماركا، بل نصبت كميناً في بعض الحالات لمستخدمي الطرق. فعلى سبيل المثال، في ١٧ أيار/مايو، قامت مجموعة مسلحة باختطاف مركبتين تنقلان منتجات محلية من شايبلي السفلى إلى مقديشيو.

١٣ - ومع تفاقم أزمة الجفاف في أوائل عام ٢٠١٧، بادرت المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من الحصار في أجزاء من باكول وباي وغيدو و شايبلي السفلى بالتفاوض مع الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة للسماح بوصول المساعدة الإنسانية والإمدادات الأساسية التجارية إلى مجتمعاتهم المنكوبة بالجفاف. غير أن النجاح لم يحالف هذه الجهود إلا نادراً، وظلت مناطق مثل دينسور في منطقة باي، وواجد وحضور في منطقة باكول تواجه تحديات متزايدة في الوصول من خلال الطرق. ولجأ بعض أعضاء المجتمعات المحلية إلى تدابير يائسة بما في ذلك تهريب الإمدادات الأساسية عبرات تجرها الحمير إلى المدن المتضررة. وأبلغ عن وقوع عدة حوادث تعرضت لها هذه العربات حمير تمثلت في الاستيلاء عليها وحرقها. ففي ١٣ آذار/مارس، على سبيل المثال، استولت جهات مسلحة غير تابعة للدولة على عربتين من هذا النوع تنقلان إمدادات غذائية إلى دينسور، وأحرقتهما. وفي ٢١ أيار/مايو، في حادث ثالث مماثل في غضون شهر واحد، اعترضت جهات فاعلة غير تابعة للدولة عربات تجرها الحمير تنقل السلع الغذائية في قرية توغار هوسل، على بعد ١٨ كيلومتراً شمال دينسور في باي، وأحرقتها.

١٤ - وواصلت القوات المسلحة الوطنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال توفير الحراسة المسلحة لبعض الناقلين التجاريين لدعم إيصال الإمدادات الأساسية إلى المجتمعات المحلية المحتاجة، على الرغم من بعض التحديات. وفي ٩ حزيران/يونيه، استقبلت حضور، من خلال دعم قدمته قوات الدفاع الوطني الصومالية والقوات المسلحة الوطنية الإثيوبية، أكثر من ٢٠ شاحنة تجارية تحمل إمدادات غذائية بعد ٢٥ يوماً من الحصار الذي فرضه أحد المسلحين الفاعلين غير التابعين للدولة على طول طريق الإمداد الرئيسي من بلد وين وحتى قوراجوم. وتعرضت المحاولات السابقة لإيصال الإمدادات إلى البلدة للكمان والاشتباكات المسلحة. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو، نصب مسلحون غير تابعين للدولة كميناً لشاحنات تجارية تنقل السلع من منطقة هيران. وقبل هذا الحادث، أحرق شاحنتان كانتا تحملان إمدادات غذائية إلى حضور. ويستمر اعتراض الإمدادات الأساسية الموجهة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة مما يصعب إيصال المساعدة إلى بلدات واجد في باكول ودينسور وقانساح ديري في باي وبولوباردي في هيران وغارباري في غيدو.

١٥ - كما شهد عدد حوادث العنف المتصلة بتوزيع المعونة الإغاثية ارتفاعاً كبيراً في عام ٢٠١٧. وأدى أكثر من ٣٣ حادثة إلى مقتل ٣٥ مدنياً وإصابة ٤٢ آخرين، ولا سيما في بعض أنحاء المناطق الجنوبية والوسطى، ومنطقة صول المتنازع عليها في الشمال وفي صوماليلاند. وكانت غالبية الضحايا من النازحين داخلياً. وقد وقعت معظم أعمال العنف المسلح أثناء حوادث النهب أو محاولة النهب التي نسبت إلى أفراد

من المجتمعات المحلية وإلى قوات الأمن التي تحرس إمدادات الإغاثة. كما يعتبر الافتقار إلى طرائق مناسبة لحفظ النظام اثناء توزيع تبرعات المعونة الثنائية عاملاً رئيسياً يسهم في اندلاع أعمال العنف.

١٦ - وبالإضافة إلى الجفاف الذي أدى إلى نضوب الكثير من مصادر المياه في جميع أنحاء البلاد، فإن تدمير آبار المياه من جانب المقاتلين، بهدف إضعاف الخصوم و/أو المتعاونين المتصورين، يبعث على القلق بوجه خاص. وعلى سبيل المثال، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أدى تدمير آبار المياه بسبب الغارات الجوية في منطقة سيل واق إلى حرمان بعض المجتمعات المحلية الرعوية من مصادر المياه الصالحة للشرب. وأدى تدمير نقطة مياه في قرية وايو في أفغوي في ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى حرمان العديد من قرى وايو أراق ولانتا بور وعبدو من أي مصدر بديل صالح للمياه خلال فترة اتسمت بالجفاف بصفة خاصة. ولم يُترك للمجتمعات المحلية المتضررة أي خيار سوى الانتقال إلى مناطق أخرى بحثاً عن المياه.

١٧ - ولا يزال انتشار نقاط التفتيش المقامة بهدف ابتزاز المال يؤثر على حرية التنقل على طول جميع الطرق الرئيسية في جنوب ووسط الصومال. ويفرض المسلحون العاملون في أجزاء من طرق الإمداد مبالغ متفاوتة من المال. وواصلت أوساط العمل الإنساني الدعوة لدى حكومة الصومال الاتحادية والسلطات المحلية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، لتأمين طرق الإمداد الرئيسية. وفي أعقاب جهود الدعوة المتضافرة، ومنذ الربع الثاني من عام ٢٠١٧ وحتى الآن، أصدرت الحكومة الاتحادية وعدة ولايات اتحادية، منها غالمودوغ، وولاية جنوب غرب الصومال، وهيرشاييلي التزامات بارزة، بل وبدأت في تنفيذ بعضها لضمان فتح طرق الوصول. ومن الجدير بالذكر أن رئيس الحكومة الاتحادية أصدر في ٨ أيار/مايو توجيهاً إلى السلطات المحلية في أفغوي يقضي برفع الحواجز غير القانونية المقامة على الطرق الرئيسية ويدعو إلى المصالحة العامة بين العشائر الفرعية التي تسكن المنطقة. كما أمر التوجيه بتعليق تحصيل الضرائب في بلدة أفغوي، اعتباراً من ٩ أيار/مايو ٢٠١٧، لفترة غير محددة. وعلى الفور، نفذت السلطات المحلية في أفغوي تعليق تحصيل الضرائب. وأزالته سلطات هيرشاييلي في منطقة شاييلي الوسطى عدة نقاط تفتيش غير قانونية بين مقديشو وكاديال، والتزمت بمنع الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة من زرع عبوات ناسفة محلية الصنع على طريق جوهار - بالكاد. كما أزيلت نقاط التفتيش غير القانونية على طول طريق أفغوي - ليغو - وانلا وين، بينما قامت قوات الأمن في غالمودوغ، بدعم قدمه ممثلو المجتمع المحلي، بإزالة ١٠ نقاط تفتيش غير قانونية فرضتها الميليشيات المسلحة بالقرب من بلدة غودينلاب في أواخر أيار/مايو.

١٨ - ولا تزال عملية إعادة المواءمة وإعادة التشكيل التي تجريها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات المسلحة الوطنية الصومالية تؤدي إلى النزوح وإلى تعطيل البرامج الإنسانية وتنفيذها. فقد أدت عمليات الاستيلاء المؤقتة على البلدات ومن ثم انسحاب القوات منها إلى ترك المدنيين والمنظمات الإنسانية في المناطق المتضررة معرضين لخطر الهجمات الانتقامية. وقد تناقلت الأنباء أن المدنيين الذين بقوا في تلك المواقع تعرضوا لهجمات انتقامية، بما في ذلك الاعتقال والتعذيب والقتل والتجنيد القسري. فعلى سبيل المثال، وبعد انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي من ليغو في شبيلي السفلى في ٥ آب/أغسطس، وما أعقب ذلك من استيلاء جهات فاعلة غير تابعة للدولة على البلدة، تعرضت منظمة إنسانية كانت تدير المرفق الصحي في البلدة إلى اعتقال اثنين من موظفيها، وإلى نهب الإمدادات الطبية والتغذوية وأثاث المرفق الصحي، كما احتل المسلحون المرفق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثر

تعليق البرامج الإنسانية وتعطيلها ونقلها وسحب موظفي المساعدة الإنسانية، في سياق انسحاب القوات وما تبعه من سيطرة الجماعات المسلحة على المناطق.

١٩ - ونظراً لعدم وجود إطار تنظيمي مركزي يحكم المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، فقد جرى التعرض لتعطيل مرافق العمل الإنساني وتأخيرها والتدخل فيها ولاعتقال العاملين في المجال الإنساني واحتجازهم وطردهم وللتعليق المؤقت للبرامج الإنسانية. وخلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٧، تم تسجيل ما يزيد عن ٦٠ واقعة في جميع أنحاء البلد شملت فرض الضرائب التعسفية، وطلبات التسجيل المتعددة التي تفرض دفع "رسوم تسجيل" متعددة، وتدخلات في تعيين الموظفين وفي عمليات منح العقود، وفرض الضرائب على أموال البرامج الإنسانية. ومما يبعث على القلق بصفة خاصة الزيادة في عدد العاملين في المجال الإنساني الذين طردتهم السلطات من البلد والتأخير في تخليص الإمدادات الإنسانية الأساسية في الموانئ في جميع أنحاء البلد. وكان بين الموظفين السبعة العاملين في المجال الإنساني والمطرودين موظفون دوليون وموظفون وطنيون. وقد تأثرت المنظمات غير الحكومية أكثر من نظيراتها التابعة للأمم المتحدة. وتواصل أوساط العمل الإنساني إعطاء الأولوية للدعوة لدى السلطات للتعجيل بالعمليات الرامية إلى إنشاء إطار تنظيمي مركزي يحكم المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية.

٢٠ - وعلى الرغم من البيئة التشغيلية الصعبة في الصومال، يواصل الشركاء في المجال الإنساني توسيع نطاق عملهم في جميع أنحاء البلد. ويشارك أكثر من ٢٥٧ من هؤلاء الشركاء في إيصال المساعدة الإنسانية في جميع المناطق الـ ١٨ في البلد. وتواصل المنظمات الدولية التعاقد مع المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المجتمعية على تقديم المساعدة في المناطق التي لا تستطيع المنظمات الدولية الوصول إليها. وفي عام ٢٠١٧، ضاعفت مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، ومنها مجتمعات محلية، عملها للمساهمة في جهود منع المجاعة وشكلت خط الاستجابة الأول، وذلك بدعم قدمته السلطات المحلية والاتحادية وقادة دوائر الأعمال والشركاء في المجال الإنساني الوطني والدولي والجمعيات الخيرية.

تدابير تخفيف المخاطر

٢١ - يخضع الصندوق الإنساني للصومال للمبادئ التوجيهية العالمية لصناديق التمويل الجماعي القطرية بالإضافة إلى الدليل التشغيلي للصندوق نفسه والذي يتضمن إطاراً للمساءلة يحدد مجموعة من الأدوات المتينة لإدارة المخاطر. وثربط عمليات تقييم قدرات الشركاء بتقارير المشروع السردية والمالية وتقارير مراجعة الحسابات، وبالرصد المتعدد الطبقات. ويتم الحصول على معلومات إضافية من المقاولين الخارجيين ومن مصادر خارجية أخرى، وكذلك من شركاء الأمم المتحدة من خلال مجموعة إدارة المخاطر التي نظمتها وحدة إدارة المخاطر. وإجمالاً، تستخدم هذه المعلومات لتقييم أداء الشركاء بشكل مستمر ولتحديد مستويات المخاطر لديهم والمخاطر المرتبطة بهم بشكل دوري. وعلاوة على ذلك، يحدد الدليل التشغيلي للصندوق أنسب طرائق التمويل من خلال تحليل مشترك لمخاطر الشركاء، ومدة المشروع، وحجم الميزانية، وموقع التنفيذ، لتحديد تدابير ضمان الجودة لكل مشروع على حدة، ولشرايط الصرف وتواتر الإبلاغ والرصد والفحوص المالية العشوائية. وتيسر التوجيهات القائمة بشأن التعامل مع ما يمكن من حالات احتيال أو اختلاس التوصل إلى حلول ودية بشأن استرداد الأموال. ومع ذلك، فإن العمل على تحقيق العدالة واسترداد الأموال في الحالات الأكثر خطورة في الماضي والتي تم فيها

اكتشاف نشاط إجرامي، لا يزال يشكل تحدياً. وقد أدت تدابير الرقابة وضمان الجودة المعمول بها إلى خفض عدد حالات الاحتيال المحتملة، ولم يتم تحديد إلا ثلاث حالات منذ عام ٢٠١٣.

٢٢ - ووفرت وحدة إدارة المخاطر التي أنشئت في عام ٢٠١١ لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في المجالين الإنمائي والإنساني الخدمات التالية: تيسير اعتماد المعايير المشتركة لإدارة المخاطر وتصميم هذه المعايير والترويج لها؛ وإسداء المشورة في مجال إدارة المخاطر؛ والتدريب على إدارة المخاطر، وخدمات الرصد، وصيانة وتعزيز قواعد بيانات معلومات المتعاقدين، وتقاسم المعلومات وتقييم المخاطر وتحليلها للشركاء المحتملين والحاليين. وتتضمن تقييمات المخاطر وتحليلها توصيات معدة خصيصاً لمساعدة الوكالات على معالجة أو تخفيف مجموعة واسعة من المخاطر المحددة، بما في ذلك المخاطر الائتمانية والاحتيال والمخاطر البرنامجية والمخاطر المتعلقة بالنزاهة والمخاطر على السمعة. وتواصل الوحدة دعم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حسب الاقتضاء، من خلال فريق الرصد ومحلي المخاطر التابعين لها. ووضعت الوحدة واستكملت نظامها الخاص لإدارة معلومات المتعاقدين، وهو نظام يمكن من تبادل المعلومات المتعلقة بالعقود والمعلومات المتصلة بالمخاطر بين وكالات منظومة الأمم المتحدة. وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، كانت قاعدة البيانات تتضمن معلومات ساهمت بها الوحدة و ١٥ وكالة بشأن أكثر من ٣ ٨٧٥ متعاقدًا ومورداً للأمم المتحدة في الصومال. وتبلغ قيمة العقود التي تشملها قاعدة البيانات حوالي ٤,٧ بليون دولار. وتتصل التحديثات المنتظمة بالأفراد والكيانات الخاضعين لجزاءات مجلس الأمن وقائمة الحظر لدى البنك الدولي وقائمة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية للأشخاص المطلوبين في الصومال. وتضاف أسماء الأفراد والمنظمات المحددة في تقارير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا إلى قاعدة البيانات عند الاقتضاء. كما تقدم الوحدة تحليلات وتحديثات المخاطر المتعلقة بالصناديق الاستثمارية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي (مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال) لدعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وحدة إدارة المخاطر إجراء دورات تدريبية منتظمة لإدارة المخاطر موجهة لطائفة واسعة من المنظمات الإنسانية والشركاء الآخرين، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني. كما تتقاسم الوحدة المعلومات حول الشركاء والمتعاونين ذوي المخاطر العالية مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين عملاً على التوصل إلى نهج مشتركة إزاء تحديات إدارة المخاطر وعمليات العناية الواجبة.

أثر الفقرتين ٢٨ و ٢٩ من القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦)

٢٤ - تنص الفقرة ٢٨ من القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦) على ألا تسري، حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ التدابير المفروضة على الدول الأعضاء بموجب الفقرة ٣ من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) على دفع الأموال أو توفير الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى اللازمة لضمان إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في الصومال في الوقت المناسب. وفي حين أن المنظمات التي شملها الاستقصاء الخاص بهذا التقرير لم تعلق صراحة على أثر الفقرتين ٢٨ و ٢٩ من القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦) على قدرتها على تنفيذ البرامج، فإن من شأن عدم تجديد الإعفاء الإنساني أن يؤدي إلى تأخيرات في توريد المساعدة الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، مما يعرض المجتمعات المتضررة لخطر فقدان الأرواح وسبل العيش والتعرض للمعاناة.

الاستنتاجات

٢٥ - بعد ما يقرب من ثلاثة عقود من الاضطراب، يشهد الصومال حالياً مساراً إيجابياً نحو السلام والاستقرار. وعندما تجدد خطر المجاعة في أوائل عام ٢٠١٧، عملت الجهات المانحة والوكالات الإنسانية التنفيذية في وقت مبكر على توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية وإنقاذ الأرواح. وتعكس التعبئة الواسعة النطاق تضامنا دوليا في الوقت المناسب لم يسبق له مثيل، وهو ما يتماشى مع الالتزامات المقطوعة في سياق من الصفقة الكبرى في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦. ويعكس ذلك أيضاً الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمات الإنسانية للوصول إلى المحتاجين، بما في ذلك في مناطق تتصف بالخطر وبانعدام الأمن، من أجل إنقاذ الأرواح ومنع فقدان سبل العيش. ومع أنه تم حتى الآن تفادي المجاعة الواسعة النطاق، فإن بعض المجتمعات المحلية في المناطق الأشد صعوبة من حيث إمكانية الوصول إليها في جنوب ووسط الصومال لا تزال معرضة لخطر المجاعة، ويلزم بذل مزيد من الجهود لضمان عدم انزلاق أكثر المناطق ضعفاً إلى هوة المجاعة في الأشهر المقبلة.

٢٦ - وتواصل المنظمات الإنسانية الناشطة في الصومال العمل على إقامة توازن بين الشواغل الأمنية وكفالة تقديم الخدمات بفعالية بموجب مبدأ البقاء والحماية والإنجاز. كما يواصل الشركاء في المجال الإنساني العمل على توسيع نطاق الوصول حيثما تكون الاحتياجات أكبر، على الرغم من التحديات الأمنية الكبيرة. وتتطلب الجهود المذكورة آنفاً تمويلاً مرناً في الوقت المناسب لتقديم المساعدة الفعالة لملايين الصوماليين.

٢٧ - وفي ضوء ما سبق، يدعو وكيل الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مجلس الأمن إلى تجديد الإعفاء الإنساني المنصوص عليه في الفقرة ٢٨ من قراره ٢٣١٧ (٢٠١٦).